قضايا

هل حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين يعيق المشروع الوطني أم يرفده؟ وأليس عودة شعار «من النهر إلى البحر» دعوة لحل الدولة الواحدة؟ أسئلة، وتساؤلات عادت اليوم الى قلب النقاش المتجدّد حول كيفيّة الخروج من حالة الانسداد السياسي داخل الساحة الفلسطينية، وعلى مستوى الحل المنشود للصراع الكولونيالي المشتعل في فلسطين، والمنطقة. هنا الجزء الثالث والأخير من مطالعة موسّعة تعالج هذه المسألة

فرصة لإنتاج وتطوير خطاب حضاري كوني

الدولة الواحدة في فلسطين [3/3]

عوض عبد الفتاح

احتجاج داعم لغزّة وفلسطين خلال المشاركة في عيد العمّال في نيويورك في 1/ 5/ 2024 (الأناضول)

تناول الجزء الأوّل من هذه المطالعة التوافق والاختلاف حول مسألة الدولة الديمقراطية الواحدة كمدخل للحل وعناصر قوّة هذا الحل، فيما تحدّث الجزء الثاني عن تجارب تبنّت حلًا مشابهًا كتجربة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وعن كون هذا الحل حاجة فلسطينية قبل أي شيء أخر. وفي الجزء الثالث والأخير، يناقش الكاتب شروط تصوّر تحقيق الدولة الديمقراطية الواحدة، وأفضل الطرق لهزيمة المشروع الصهيوني، خاصة ونحن نعيش «الحدث الزلزالي في غزة، والذي تردّد صداه بقوة في ميادين ومحافل الحكم في العالم».

هل اقترب هذا الحل أم ابتعد أكثر؟ وهل يمكن هزيمة نظام الحركة الصهيونية ونظام الأبرتهايد بضربة قاضية؟

أفرز الهجوم الصاعق، الذي نفذته حركة حماس والفصائل الفلسطينية المسلحة على المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية، في غلاف غزة، في السابع من أكتوبر 2023، وما تبعه من حرب صهيونية إبادية، مشهداً ميدانياً وسياسياً مركباً، من حيث مفهوم النصر والهزيمة. فلا إسرائيل قادرة على تحقيق نصر حاسم، أو استراتيجي، كما تحلم، ولا المقاومة الفلسطينية مستعدة للاستسلام، أو الهزيمة. لقد أحدثت هذه الجولة من الصراع الكولونيالي استقطاباً غير مسبوق من حيث درجته، وولّدت تقطباً حاداً في المواقف ونظرة كل طرف إلى الآخر، في المجتمع الاستيطاني من جهة، والشعب الفلسطيني من جهة أخرى. ولهذا بات الحل للصراع أبعد مما كان، ولكن الصمود الفلسطيني الأسطوري، وحرب الإبادة، التي فجرت غضباً عارماً وكراهية عميقة شعبية عالمية غير مسبوقة ضد إسرائيل، وسّعا جبهة العمل والنضال، على المستوى الدولي، أمام الشعب الفلسطيني، وقواه الحية، وضاعفا اتساع جبهة الحلفاء، كما اتسعت، بموازاة ذلك، وبالتفاعل مع الحدث، الثورة المعرفية، والوعي بالعطب الأخلاقي البنيوي، للنظام العالمي النيوليبرالي، وبالعبء الذي يمثله نظام الأبرتهايد الصهيوني على مصالح الشعوب الغربية. وهكذا تنامت وترسخت تقاطعية النضال بخط تصاعدي، على مستوى المقهورين، في أرجاء العالم، بحيث باتت قضية فلسطين قضية عالمية، يراها أحرار العالم جزءاً من معركة تحررية كونية. وهذا يفرض على الفلسطيني واجباً أخلاقياً ووعياً سياسيا يقضي بضرورة تلاحمه مع نضالات الشعوب المقهورة، أكثر من أي وقت مضى.

يعيش نظام الأبرتهايد الكولونيالي في فلسطين، في ظل هذه الجولة الدامية من المواجهة، خطراً وجودياً حقيقياً، وبات المجتمع الاستيطاني مهجوساً أكثر من أي وقت مضى بهذا الخطر. لقد جلب النظام على نفسه، هذا الخطر، بسبب غطرسته وإصراره على التفوق، وعلى مواصلة تنفيذ هذا التفوق بالعنف المطلق والمبتذل، وبسبب رفضه كل التسويات السياسية، والحلول الوسط، التي تنطوي، في نظر غالبية الشعب الفلسطيني، على تنازل فاحش. كما يشهد العالم تراجعاً عالمياً للإمبراطورية الأميركية، وصعود تكتل دولي واسع، مفسِحاً المجال لإنهاء نظام عالمي بقطب واحد لصالح نظام متعدد الأقطاب، مما يفتح المجال أمام الشعب الفلسطيني لتفادي الارتهان لحسابات الإمبراطورية. ومع أن هذا القطب الصاعد ليس متجانساً، وليس لديه خطابٌ سياسيٌ واجتماعيٌ محدد يمكن أن يكون بديلاً عن الخطاب الديمقراطي الليبرالي، الذي يمثل القوة الأميركية والغربية الناعمة، إلا أنه من شأنه أن يوسع مساحة المناورة في إطار تجميع نقاط القوة لمصلحة النضال الفلسطيني.

من شروط تصوّر تحقيق الدولة الديمقراطية الواحدة

من المفترض أن يشمل تصور خطة العمل باتجاه حل الدولة الواحدة مسارين أساسيين من عدد من المسارات؛ الأول هو المسار الفكري، الذي يتصل بمسألة استعادة الوعي بجذور الصراع، والثاني المسار العملي، الذي يتصل بالخطوات التنظيمية والجماهيرية، وبأساليب النضال، وبكيفية تشكيل جبهة حلفاء على المستوى العربي والإقليمي والكوني.

المسار الفكري يقوم على ضرورة تحليل طبيعة الصراع في فلسطين والمنطقة، والواقع المتشكل والمتدحرج بين البحر والنهر، واقع الدولة الواحدة تحت نظام إبادي، أي استعادة إطار التحليل الاستعماري الاستيطاني الذي تخلت عنه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والقطاع الأوسع من النخب، لصالح براديغما التسوية، أو الدولتين، التي تتأسس على قاعدة فهم مشوه لجوهر الصراع. ليس الصراع في فلسطين نزاعاً بين حركتين قوميتين، متساويتين في الحق، بل هو صراع كولونيالي، فرضه الغرب الاستعماري على المنطقة وفلسطين، من خلال تشكيل حركة أوروبية استعمارية إحلالية، بقيادة جماعة من اليهود الصهاينة، وقوى استعمارية غربية. وقد أفرز المشروع الصهيوني نظام أبارتهايد أصدرت بحقه منظمات حقوق إنسان دولية تقارير مهمة تعرّفه جريمةً ضد الإنسانية.

ماذا يترتب على قراءة الواقع في فلسطين وفق إطار التحليل الاستعماري، وقوانين الأمم المتحدة بخصوص الأبرتهايد. يترتب على ذلك أن فلسطين كلها، خاضعة لنظام سياسي وعسكري وقانوني وإداري واحد ، تحت سيطرة كاملة لجماعة يهودية صهيونية أحدثت تغييرات جذرية في بنية البلد، إذ حولته من بلدٍ عربي إلى يهودي، بحيث باتت فكرة التقسيم وإقامة كيان فلسطيني مستقل، وعلى جزء صغير من فلسطين فقط، مشروعاً غير قابل للحياة، فضلاً عن أن الشعب الفلسطيني، خاصة أجياله الصاعدة، يتجه بقوة وبتسارع نحو فكرة فلسطين الواحدة، وضمناً نحو دولة ديمقراطية على أنقاض التجزئة والتقسيم والجدران العنصرية الفاصلة، ومجمل منظومة السيطرة الكولونيالية. ويتبع هذا التحليل بالضرورة، تقديم تصور لشكل الدولة الواحدة المستقبلية، طبيعة نظامها، برلماني، أو رئاسي، أو مختلط، علاقة الدين بالدولة، العلاقة بين الاغلبية والاكثرية، نظام الأراضي، والمساواة الاجتماعية والجندرية، والنظام الاقتصادي، وكيفية إعادة تأهيل اللاجئين العائدين ودمجهم في المجتمع، بعد استعادة املاكهم وتعويضهم. لا يجب اعتبار ضرورة الاتفاق على تصور عام لشكل الدولة، أمراً سابقاً لأوانه، فالكثيرون أيضاً يرغبون بمعرفة طبيعة الدولة التي سيناضلون من أجلها، ويقدّمون التضحيات في سبيل إقامتها بعد التحرير. ويضربون مثلاً على ذلك، أن الدول العربية تخلصت من الاستعمار المباشر، لكنها ظلت تابعة للخارج، من خلال الدوران بفلكها، وقبول القواعد العسكرية على أراضيها، ودول أخرى تبنت القومية العربية وفكرة التقدم، ولكنها أخضعت شعوبها لأنظمة استبدادية، وسحقت المجتمع المدني، وفشلت في المعركتين، معركة تحرير فلسطين، ومعركة التنمية الشعبية المستدامة، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعندما ثارت الشعوب لتسترد دولها وأوطانها من أيدي القلة الحاكمة، تعرضت للبطش والذبح، ممهدة للتدخل الخارجي ولعودة التبعية بصورة أعمق مما كانت.

> يواجه نظام الأبارتهايد الكولونيالي في فلسطين اليوم خطراً وجودياً حقيقياً، وبات المجتمع الاستيطاني مهجوساً أكثر من أي وقت مضى بهذا الخطر
>
> حل الدولة الواحدة، لم يعد بالإمكان التهرّب من مواجهته، ومن التعامل معه بجدّية، وتفكّر عميق

الجانب العملي؛ مع أهمية التحليل ووضع تصور لشكل ومضمون الدولة المنشودة، يظل التطبيق المسألة الحاسمة، وهو التحدي الأكبر وخاصة في ظل فرادة الحالة الاستعمارية الصهيونية، وارتباطها العضوي مع النظام الإمبريالي العالمي، وما أنتجته من تقسيم وشرذمة، فلسطينياً وعربياً، على المستوى الجغرافي، والسياسي، والثقافي. تشكل مسألة التمثيل الفلسطيني، سواء في ما يتعلق بحل الدولتين التقسيمي، أو بحل الدولة الواحدة، أو أي حل آخر قادر على تلبية حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة لقضيتهم، التحدي الأكبر أمام الحركة الوطنية الفلسطينية، والذي يجهض غيابه ثمارَ النضال الفلسطيني، ويحُول دون مراكمة إنجازات التجربة الكفاحية. تعيش الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ أوسلو أزمة أشدّ وأكثر خطورة مما كان عليه الحال قبل توقيع هذا الاتفاق الكارثي. لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية، التي مثلت أداة التحرير وهيئة التمثيل الوطني الجامع للكل الفلسطيني، والتي امتلكت مشروعاً تحريرياً، ولو نظرياً، وبرنامجاً سياسياً واضحاً هو التحرير والعودة والدولة الواحدة، لم تعد سوى يافطة، والتي تم تحويلها لاحقاً بصورة رسمية إلى مجرد دائرة من دوائر سلطة التنسيق الأمني. ومن نتائج هذا الانقسام الكارثي، الفصل الجغرافي والإداري بين الضفة وقطاع غزة.

لذلك تحتاج رؤية الدولة الديمقراطية الواحدة، بصفتها مشروعاً تحررياً، وحلاً سياسياً، إلى حركة تحرّر متجدّدة، إما من خلال إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تكون تمثيلية جامعة للفصائل وللأطر الشعبية وللاتحادات المهنية والنسائية والطلابية، أو بناء حركة شعبية تعتمد استقطاب وتجنيد التيار الوطني الواسع غير الممثل في الأطر التمثيلية الرسمية القائمة، والمتهالكة. لا ينتظر مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة إنهاء الانقسام بين فصيلين، وإعادة بناء منظمة التحرير، بل ينخرط في جهد نظري وعملي لتوسيع النقاش بشأنه ولتعميق الوعي بفوائده من خلال المضي في العمل، والتحشيد، والتثقيف، والتواصل مع مختلف التوجهات السياسية والأيدلوجية، الشعبية والاكاديمية والمثقفة. إن الدفع بخطاب الدولة الديمقراطية الواحدة، إلى الفضاء العام، كمشروع تحرري شامل، من شأنه أن يولد ديناميكية جديدة، ويخلق ثقافة تحررية، جذرية، سياسية واجتماعية واقتصادية، تشكل لاحقاً الفضاء الطبيعي لحركة وطنية ديمقراطية تحررية، واسعة ووازنه، فمن خلال التفاعل يولد الجديد المنتظر، والمطلوب.

خلاصة

ندرك تماماً أن الأولوية القصوى في المنعطف التاريخي الذي تمر به قضية فلسطين، في ظل استمرار حرب الإبادة الصهيونية، وتعاظم الكارثة الإنسانية، واستمرار الانقسام الكارثي، هو بناء مرجعية سياسية وطنية تستطيع أن تستثمر الصمود الفلسطيني الملحمي، وتمنع فرض مخططات إدارية وسياسية خارجية على غزة وفلسطين. وتكتسب الجهود الجارية، داخل فلسطين والشتات، لعقد مؤتمر وطني فلسطيني، تتمخض عنه استراتيجية لإعادة بناء الحركة الوطنية، في إطار منظمة التحرير، أهمية كبرى، ومصيرية. ومن المفترض أن يواصل المبادرون التحلّي بالمسؤولية العالية، من خلال بذل كل جهد، والتركيز على الجوهري، واستبعاد المسائل الثانوية والشكلية، خاصة أن واقع العالم العربي في حالة رثة، ويحتاج إلى حالة فلسطينية سياسية ناهضة ومتماسكة تستطيع أن تساهم في تثوير الواقع العربي الشعبي، الذي ظل خاملاً طيلة حرب الإبادة باستثناء المقاومة في لبنان واليمن التي سجلا دوراً استثنائياً من خلال الإسناد الفعلي لغزة والشعب الفلسطيني، وممارسة الضّغط من أجل وقف حرب الإبادة. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان مواصلة النقاش، بخصوص البرنامج السياسي أو الحلول، بطريقة ديمقراطية وهادئة، التي سيتبناها هذا المؤتمر. فحل الدولة الواحدة لم يعد بالإمكان التهرب من مواجهته، ومن التعامل معه بجدية، وتفكّر عميق، حتى لو توافق الجميع على الاكتفاء بعدم تحديد الحلول في هذه المرحلة. وسيظل السؤال أو التساؤل، الذي فرض نفسه منذ انطلاق مبادرة المؤتمر، لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، حاضراً بقوة ألا وهو؛ إذا كان الهدف الرئيسي إعادة بناء المنظمة، فماذا مع ميثاقها، الذي يتحدث عن التحرير والعودة، وماذا عن قرار برلمانها، القاضي بتبني حل الدولة الديمقراطية الواحدة، عام 1971.. هل سيتم تجاهله، أم يُعاد الاعتبار له، وهو الأمر المطلوب، وتبنيه مع تحديثه وتطوير اللغة والخطاب بحيث يصبح واضحاً أكثر من حيث البعد التحرري، والإنساني، والديمقراطي لهذا الحل.

ونحن نعيش الحدث الزلزالي في غزة، والذي تردد صداه بقوة في ميادين ومحافل الحكم في العالم، وخاصة الغربي، نحتاج لتقييم آثار هذا الحدث، وإجراء مراجعات جدية ومسؤولة، وبالتالي استشراف ما سيكون عليه الحال، وما يستحق من مقاربة عملية. يمكن القول، رغم ما حققه الصمود الفلسطيني من هزة عميقة وأبدية ليس داخل الكيان الإسرائيلي فحسب، بل في الوعي الفلسطيني، والعربي أيضاً، فإن الصراع طويل ومؤلم، ولكنه وفّر فرصاً غير مسبوقة لعملية التحرر الفلسطيني. إن مرحلة ما بعد الحرب، التي على الأرجح ستستمر وإن بصورة متقطعة، وبحدة أقل، سيغلب عليها طابع النضال أو المقاومة الشعبية، السياسية، والإعلامية، داخل فلسطين وخارجها، وسيكتسب النضال القانوني والدبلوماسي زخماً أكبر بعد تهاوي السردية الصهيونية، وصدور قرار باعتقال مجرمي الإبادة الصهاينة. ويترتب على ذلك، إعمال الجهد لبلورة استراتيجية مقاومة تأخذ بالاعتبار قدرة تحمل الشعب الفلسطيني، وليس إرهاقه بما لا يستطيع، وكذلك خصوصية كل تجمع فلسطيني، وما يلائمه من وسائل نضالية.

ولهذا كله، تصبح مسألة تطوير الخطاب التحرري الوطني ببعد إنساني وديمقراطي، الذي يتناغم مع خطاب أحرار العالم، في غاية الأهمية. وهذه أيضاً فرصة أمام النخبة الفلسطينية المثقفة، الملتزمة بالهمّ الفلسطيني، وبمبدأ كرامة الإنسان، المساهمة، إلى جانب مثقفي العالم الأحرار، في إنتاج وتطوير خطاب حضاري كوني بديلاً عن خطاب النيوليبرالي المتوحش، وعن نموذج السلطوية والديكتاتورية. إن نزع الكولونيالية عن فلسطين، مرتبط بنزع الكولونيالية على المستوى الإقليمي والدولي. لا يجوز عزل الفعل المقاوم، أو المقاومة بصورة عامة، عن البعد الأخلاقي، وعن جعل كرامة الإنسان وحريته وحقوقه الأساسية في مركز أي مشروع تحرري.

(أمين عام حزب التجمّع الوطني الديمقراطي سابقاً)

تجميع نقاط القوّة

يشهدُ العالم اليوم تراجعاً عالمياً للإمبراطورية الاميركية، وصعود تكتّل دولي واسع، مُفسِحاً المجال لإنهاء نظام عالمي بقطب واحد لصالح نظام متعدّد الأقطاب، مما يفتح المجال أمام الشعب الفلسطيني لتفادي الارتهان لحساباتِ الإمبراطورية. ومع أنّ هذا القطب الصاعد ليس متجانساً، وليس لديه خطابٌ سياسيٌ واجتماعيٌ محدّد يمكن أن يكون بديلاً عن الخطاب الديمقراطي الليبرالي، الذي يمثل القوّة الأميركية والغربية الناعمة، إلّا أنّه من شأنه أن يوسّع مساحة المناورة في إطار تجميع نقاط القوّة لمصلحة النضال الفلسطيني.